



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مجلس الأمة

الجريدة الرسمية للمدافلات

الفترة التشريعية السادسة - السنة الأولى - الدورة الخريفية 2013 - العدد: 01

الجلسة العلنية العامة

المنعقدة يوم الإثنين 26 شوال 1434

الموافق 02 سبتمبر 2013

فهرس

محضر الجلسة العلنية الأولى ص 03

• إفتتاح الدورة الخريفية العادية لسنة 2013 .

محضر الجلسة العلنية الأولى
المنعقدة يوم الإثنين 26 شوال 1434
الموافق 02 سبتمبر 2013

الرئاسة: السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة.

المدعوون الحاضرون:

- السيد الوزير الأول؛
- السيد ممثل رئيس المجلس الشعبي الوطني؛
- السيدات والسادة أعضاء الحكومة؛
- السيدات والسادة أعضاء مكتب المجلس الشعبي الوطني؛
- السيد الرئيس الأول للمحكمة العليا؛
- السيدة رئيسة مجلس الدولة.

إفتتحت الجلسة على الساعة الحادية عشرة والدقيقة العاشرة صباحا

المرسلين؛
السيد الوزير الأول،
السيد ممثل رئيس المجلس الشعبي الوطني،
السيدات والسادة أعضاء الحكومة،
السيدات والسادة أعضاء مكتب المجلس الشعبي الوطني،
السيد الرئيس الأول للمحكمة العليا،
السيدة رئيسة مجلس الدولة،
أسرة الصحافة والإعلام،
السيدات والسادة الضيوف،
زميلاتي، زملائي،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.
سيداتي، سادتي،

بعد التحية والتقدير والشكر والعرفان على الحضور
والمشاركة، في هذه المناسبة البرلمانية الخاصة؛ نلتقي اليوم،
زميلاتي، زملائي، كالعادة لنشارك معاً في افتتاح دورة
الخريف العادية.

وإذ نلتقي فإننا نفعل ذلك تنفيذاً لمبدأ دستوري مكرس
يحثم علينا الاجتماع في هذا الموعد وفيه يقتضينا الموقف

السيد الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة
والسلام على أشرف المرسلين؛ الجلسة مفتوحة.
عملاً بأحكام الفقرة الأولى من المادة (118) من
الدستور؛ والمادة (05) من القانون العضوي رقم 99 - 02،
الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة،
وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة؛
أدعوكم للاستماع إلى مراسيم افتتاح الدورة الخريفية
العادية لسنة 2013.

مراسيم الافتتاح:

- تلاوة سورة الفاتحة؛
- عزف النشيد الوطني.

(تصفيق)

السيد الرئيس: شكراً؛ وبهذا أعلن رسمياً عن افتتاح
الدورة الخريفية العادية لسنة 2013 في مجلس الأمة.
ومثلما جرت به العادة، فإن المناسبة تقتضي إلقاء بعض
الكلمات، شاكرًا لكم سلفاً كرم الإصغاء، وفيها أقول بعد
بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف

أيتها السيدات، أيها السادة،
 نلتقي، إذن، في بداية هذه الدورة وفيها جرت العادة
 - كما أسلفت الذكر - بأن أتولى أمامكم استعراض المحاور
 الرئيسية لعمل هيئتنا وفي مختلف المجالات، وفيها أقول:
 إن هذه الدورة بالإضافة إلى حجم عملها التشريعي
 الواضح ستكون استثنائية في كافة أدائها ونشاطاتها وهي
 ستكون ذات علاقة بما سيجري من أحداث وتطورات
 متوقعة لسنة 2014، وفي مختلف المجالات الاقتصادية،
 الاجتماعية والسياسية، خاصة وأن سنة 2014 ستكون
 موعداً فاصلاً ما بين نهاية خطة اقتصادية كانت طموحة،
 وبداية أخرى نتمنى لها بأن تكون أكثر طموحاً.

نقول هذا لأن الدولة عودتنا دائماً على تخصيص
 مقدرات مالية معتبرة، وكانت باستمرار توجهها لتمويل
 مشاريع اقتصادية هامة، تعطي دفعاً قوياً لمسار التنمية
 في البلاد وتساهم في إنجاز منشآت قاعدية كبرى وبناء
 هياكل اجتماعية هامة ساهمت في ترقية وتطوير البلاد.

أيتها السيدات، أيها السادة،

دورة الخريف العادية لهذه السنة ستكون إذن دورة
 ثرية بالأنشطة التشريعية والبرلمانية، وهكذا وفي النطاق
 التشريعي وبالإضافة إلى مشروع قانون المالية لسنة 2014،
 فقد عبرت الحكومة عن نيتها في تسجيل مشاريع قوانين
 أساسية تخص ميادين هامة كتلك المتعلقة بحقوق الإنسان
 والحريات، أين يندرج قانون المحاماة، أو القانون المتعلق
 بحرية التعبير والإعلام، أو قانون السمعي البصري. إلى
 جانب مشاريع قوانين أخرى لا تقل أهمية عنها، وتدخل
 ضمن مخطط الإصلاح السياسي الذي انتهجه السيد رئيس
 الجمهورية، كمشروع القانون المتعلق بحماية حقوق المواطنين
 على الصعيد الجزائي، أو حقوق المتقاضين المحكوم عليهم
 أو المسجونين.

وبالإضافة إلى هذه القوانين هناك مشاريع قوانين أخرى
 ذات طبيعة تقنية، اقتصادية وعلمية، من المرتقب تسجيلها
 أيضاً في جدول أعمال هذه الدورة، وتخص: تكنولوجيات
 الاتصال أو الموارد البيولوجية أو الأنشطة المنجمية.

في هذه الدورة ستتم مراجعة قانون الجمارك، وستتولى،
 زميلاتي، زملائي، بالدراسة وتحديد الموقف أيضاً من مشاريع
 قوانين أخرى كمشروع القانون الخاص بالتهريب، ويأتي
 هذا المشروع بسبب تنامي الظاهرة وتعاضم مضارها على

الإعلان - وجوباً - عن الانطلاق الرسمي لأشغال هيئتنا
 البرلمانية في دورتها الخريفية العادية.

وفي مثل هذا الموعد جرت العادة بمفاتحتكم - زميلاتي،
 زملائي - بما ينتظرنا من عمل وما يتوجب علينا القيام
 به من نشاط ذي صلة بأدائنا البرلماني، وفي هذه المناسبة
 عودنا أنفسنا وإياكم على إبداء الرأي حول بعض القضايا
 والمواضيع ذات الصلة بدورنا المؤسساتي وبما يجري حولنا
 من مستجدات يفرضها واقع التغيير الذي تعرفه بلادنا في
 جبهتها الداخلية ومحيطها الإقليمي.

بالنسبة للأداء التشريعي ومضمون جدول أعمال
 الدورة، يمكنني القول من البداية إن دورة الخريف العادية
 لن تكون هذه المرة «فاقدة للنشاط» بل على العكس من
 ذلك، ستكون في حجم ونوعية محصلتها التشريعية مكثفة
 ونوعية وهامة.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى، وفي إطار الدور الرقابي
 المناط بأعضاء مجلس الأمة، فلدي كبير القناعة بأن هذا
 الباب من أبواب النشاط سوف يحتل حيزاً واضحاً من عملنا
 العادي.

وما يدعوني إلى تبني هذا الطرح، هو أن الدورة تأتي
 متزامنة مع الدخول الاجتماعي السنوي، بكل ما يأتي
 به هذا الدخول من تطلعات للبعض ومن أعباء ومشاكل
 للبعض الآخر، وهي أوضاع تهم بالطبع الهيئة التنفيذية
 وأعضاء مجلس الأمة وتعطيهم الفرصة لنقاشها وتبادل
 الرأي حولها في إطار قبة البرلمان.

وأثناء هذه الفترة سوف تتحرك الساحة الوطنية الداخلية
 ومعها تنبعث الحركية في الحياة السياسية، وينتعث النقاش
 الذي تشارك فيه الأحزاب السياسية ووسائل الإعلام
 وأيضاً البرلمانيون؛ وفيه عادة ما يتم إبراز الأوضاع الصعبة
 التي يعاني منها المواطن وتعطي إمكانية لأعضاء مجلس
 الأمة أثناء نقاشاتهم العامة الفرصة ل طرحها، أي طرح تلك
 المشاكل، خاصة لدى عرض مشروع قانون المالية.

لكن قبل هذا وذاك، بودي أن أغتنم هذه السانحة لأعبر
 باسمكم، زميلاتي، زملائي، عن كبير سعادتنا وارتياحنا
 لعودة فخامة رئيس الجمهورية إلى أرض الوطن واستئناف
 نشاطه المعتاد، وأن نرفع أكف الضراعة للعلي القدير أن يمن
 عليه بدوام الصحة والعافية.

الاقتصاد الوطني وعلى سلامة وأمن المواطنين.

حقل الطيران المدني سيحظى من جانبه باهتمام البرلمان في هذه الدورة، لهذا فإن الإتيان به الآن هو بغرض جعل القطاع يتماشى مع التغييرات التي يعرفها قطاع الطيران المدني في العالم.

الكتاب وكيفية تداوله وتنظيم سوقه سيكون من جهته موضوع دراسة وتحديد موقف خلال الفترة.

وعلى صعيد الجبهة الاجتماعية ستتولى الدورة بالدراسة وتحديد الموقف من مشروع قانون متعلق بالتعاضديات الاجتماعية الذي سيأتي لينظم ويطور مضمون القانون الناظم لهذا القطاع.

حماية الطفل تعد خياراً من الخيارات التي تحرص الدولة فيها على سد النقص التشريعي الموجود، قصد توفير حماية أكبر لصغارنا، خاصة بعد ظهور وتزايد وتيرة الإجرام الموجه ضد الأطفال وتنوعها كالاختطاف، القتل، الاستغلال الجنسي.

فيما يخص مشروع القانون الذي يحدد قواعد نشاطات البريد والاتصالات وتلك المتعلقة بتكنولوجيات الاتصال والإعلام، فقد أتت به الهيئة التنفيذية لكي تقن هذا القطاع وتكيف أحكامه، خاصة وقد أصبح ضرورة لا مفر منها لمسايرة التطور المسجل في هذا المجال.

زميلاتي، زملائي،

هذا فيما يخص الجانب التشريعي، أما الجانب المتعلق بالأداء البرلماني ومراقبة عمل الحكومة، فإن مجلس الأمة سيواصل نشاطه الرقابي العادي إن على مستوى اللجان أو على مستوى الجلسات العامة، وذلك من خلال تنظيم جلسات استماع حول مسائل وقضايا تشغل بال ورأي المواطن.

وسيبقى مجلس الأمة وفيًا لتقليده الرامي إلى ترسيخ الثقافة البرلمانية، من خلال تنظيم المحاضرات والندوات والأيام الدراسية التي تنظم دورياً في رحابه.

وفي مجال النشاط الخارجي، سيواصل المجلس جهده، بالتنسيق والتكامل مع المجلس الشعبي الوطني ومع الجهات الوطنية المختصة الأخرى، للمشاركة الفعالة في كل المنابر البرلمانية الدولية والإقليمية والمنتديات الدولية المتخصصة لإسماع صوت الجزائر وإظهار مواقفها.

كما سيبذل المجلس جهوده لتطوير علاقاته الثنائية

مع البرلمانات الشقيقة والصديقة النظرية.

زميلاتي، زملائي،

نفتتح الدورة بالتزامن مع الدخول المدرسي والجامعي، أين يلتحق الملايين من أبنائنا التلاميذ والطلبة بالمؤسسات التعليمية، وهنا أود أن أتوجه بالتهنئة للناجحين من أبنائنا، وأتمنى لهم المزيد من النجاح والتفوق.

أملني كبير في أن يكون الدخول المدرسي والجامعي لهذه السنة دخولا موفقاً وأن يتم التكفل «بالمعقول» من القضايا المطروحة على هذا القطاع الحساس، حتى يتسنى لأبنائنا مواصلة دراستهم وإظهار نبوغهم.

بالنسبة للدخول الاجتماعي، فإننا نقول إن الحقيقة تبقى عنيدة وهي لا تتغير لمجرد رغبة هذه الجهة أو تلك أو هذا الشخص أو ذلك، الحقيقة هي الواقع الذي يحياه المواطن بكل ما فيه من تطلعات وما فيه من مشاكل يومية ضاغطة، وبالطبع وفي كل دخول اجتماعي تأتي المشاكل التي يفرضها الموعد والواقع الاجتماعي المعيش ويحتم فيها على الأطراف المعنية البحث عن حلولها.

وعموماً، يمكن القول إن الدخول الاجتماعي لهذه السنة في توجهاته الكبرى لن يكون مغايراً كثيراً عن سابقه من السنوات الماضية.

لهذا فإنه لا يساورنا أدنى شك بأن السلطات العمومية - التي اكتسبت عبر السنين تجربة محترمة - نقول إنها تكون قد هيأت نفسها، ولا شك، لتنظيم الجلسات التشاورية التي اعتادت إجراؤها دورياً مع الشركاء الاجتماعيين المعتادين ووفرت شروط نجاحها وأن الشركاء الاجتماعيين - من جهتهم - يكونون قد حددوا المحاور التي تعنيهم وتستوجب التفاوض حولها والبحث عن مقترحات حلولها.

وهكذا، وعلى ضوء ما هو ظاهر، وسواء تعلق الأمر بالعمال أو بأرباب العمل أو بالحكومة، فإننا نعتقد أن إمكانية التوصل إلى حلول للمشاكل المطروحة تبدو متوفرة، ويبقى مطلوباً الحرص على استمرار توفر مناخها.

في هذا الإطار، فإن كل ما تتمناه هو أن تتولى الأطراف المعنية تغليب روح المسؤولية في التعاطي مع القضايا المطروحة، خاصة وأن هناك مؤشرات إيجابية عديدة، تجعلنا نعتقد أن لا شيء يدعو إلى القلق، لأنه لا يوجد ما يجعلنا نعتقد أن البيت الذي يسمى الجزائر مهدد باندلاع حريق.

أيها السيدات، أيها السادة،

إن الأمر الذي نود قوله أيضا ونحن نتحدث عن واقعنا الداخلي هو أن تصحيح الخطأ يعد أمراً مطلوباً، كما أن معاقبة المتجاوزين للخطوط الحمراء التي يحددها القانون يعد أمراً ضرورياً بل واجباً، وذلك هو موضوع الساعة الجاري تداوله في ساحتنا الوطنية، إنه موضوع حساس وهو يهم الجميع، وهو يستحق كثيراً من الجرأة والشجاعة لاتخاذها، وللأمانة: يجب الإقرار بشجاعة الجهات المعنية التي حركت ملفات المتلاعبين بأموال الحزينة العامة ووضعتها بين يدي العدالة، وبالمقابل، إذا كنا نبدي الارتياح لهذا الموقف، فإننا نقول أيضا يجب عدم الخلط ما بين سياسة اللاعقاب التي يجب الوقوف ضدها وبين المحاكمة العادلة التي يجب دعمها. لهذا، فإن فتح الملف الخاص بالرشوة يعتبر مؤشراً إيجابياً قويا على صدقية التوجه الذي اعتمده الدولة، وهو لذلك يستحق كامل الدعم والتشجيع، لأن العمل بهذا الخيار وتثبيت هذه السياسة، بالإضافة إلى كونها خطوة شجاعة، فهي تترجم توجهاً صحيحاً يرمي في غايته النهائية إلى تثبيت أركان الدولة وتكريس استقرارها، فإنه يقوي من مكانة الجزائر ويزيد من وزنها المعنوي في الداخل والخارج.

أيها السيدات، أيها السادة،

إن الحديث عن الاستقرار والأمن ليس اجتراراً للكلام قيل، ولا تكراراً ملاماً لمأمور معروفة يتم ترديدها، بل هو محصلة جهد سبقته جهود وتضحيات قدمها شعبنا وبذلتها دولتنا. إن النتائج الكبيرة المحققة على صعيد الجبهة الاقتصادية والاستقرار الذي أمنتته الدولة على صعيدي الجبهة الاجتماعية والسياسية، هي التي كانت - بالواقع - وراء تلك النتائج ووراء ذلك الاستقرار الذي ينعم بفوائده كافة أبناء شعبنا، الأمر الذي يجب التذكير به أيضا هو أن هذه النتائج ما كان لها أن تتحقق لولا عرق وجهه وتضحيات كبيرة بذلها المخلصون من أبناء هذا الوطن، ولولا سداد التوجه وحنكة القيادة وكبر وعي الشعب.

وبالطبع، فإن هذه السياسة هي التي أعطت الجزائر الوزن والمكانة وهي التي صانته من كافة المخططات المشبوهة التي كانت ترمي إلى ضرب استقرارها، وإن هذه السياسة هي التي كذبت أيضا تنبؤات دعاة الشؤم، وبيّنت زيف دعواتهم، بل أقول إن فشل هذه المخططات هي التي كانت

من بين عوامل دعم وحدة الجزائر واستقرارها.

أيها السيدات، أيها السادة،

إذا كنت قد تعمدت التذكير بهذه الأمور في هذه المناسبة وفي هذا اليوم الخاص، فلأن ذلك كان يستحق التذكير. وتبقى غايتي في النهاية هي أن أقول لأولئك الذين تنبؤوا بالتوترات الاجتماعية وقيام الفراغ المؤسساتي: «إنكم قد أخطأتم في حساباتكم».

ومن باب النصيحة نقول لهؤلاء: عليكم مستقبلا مراجعة تحاليلكم وتدقيق حساباتكم قبل إصدار الأحكام وتعميم التحاليل، فالمؤسسات الوطنية والدستورية عملت، وهي عملت بكل جد، بل أكثر من ذلك فهي حسّنت من أداءاتها.

وحتى في أداءاتها فإن ملفات عديدة - وفي بعض الأحيان ثقيلة - كانت متوقفة أو وتيرتها كانت بطيئة جرى تحريكها ومعالجة مضامينها، كما أن قطاعات اجتماعية ذات طابع استراتيجي عاجل، كالسكن على سبيل المثال، تم تحريكه وممكن المواطن من الاستفادة منه.

وفي نفس السياق، نقول إن الأمر الذي يستحق التذكير، بل أقول التنويه به خلال الفترة يكمن في أسلوب العمل الذي راحت الحكومة تعتمد من خلال الاتصال المباشر بالمواطن، من خلال الزيارات الميدانية المتلاحقة، التي أصبح السيد الوزير الأول وأعضاء حكومته يقومون بها عبر ولايات الوطن، بكل ما ترتب عن هذه الزيارات من تحسن ومتن العلاقات ما بين الحاكم والمحكوم؛ تحسن أدى إلى تقليص المسافة ما بين السلطة والمواطن وعزز الثقة فيما بينهما.

نعم، سيداتي، سادتي، تلك هي العوامل التي بها تحقق الاستقرار، الاستقرار الذي بدوره عزز اللحمة الوطنية ووفر أجواء الثقة بالنفس والاعتزاز بالذات والإحساس بالوزن والمكانة وقوى وحدة الشعب وجنب البلاد من العواصف التي راحت - في الفترة الأخيرة - تعصف على كامل منطقتنا وفي العديد من مناطق العالم.

وتلك كانت السياسة التي انتهجتها الجزائر تحت قيادة فخامة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، خلال الفترة، وذلك كان الرد العملي الذي ردت به الجزائر على دعاة الشؤم وتجار الترويج للكوارث.

في نهاية تدخلي، أود أن أجدد الشكر لكافة ضيوفنا

وأتمنى الشفاء العاجل لأخينا السيد رئيس المجلس
الشعبي الوطني وعودته القربية إلى رحاب المجلس لمواصلة
أدائه العادي.

شكراً لكم على كرم الإصغاء، والسلام عليكم ورحمة
الله تعالى وبركاته؛ الجلسة مرفوعة.
(تصفيق)

رفعت الجلسة في الساعة الحادية عشرة
والدقيقة الأربعين صباحاً

<p>ثمن النسخة الواحدة 12 دج</p>	<p>الإدارة والتحرير مجلس الأمة، 07 شارع زيغود يوسف الجزائر 16000 الهاتف: (021) 73.59.00 الفاكس: (021) 74.60.34 رقم الحساب البريدي الجاري: 3220.16</p>
-------------------------------------	---

طبعت بمجلس الأمة يوم الأربعاء 28 شوال 1434
الموافق 04 سبتمبر 2013

رقم الإيداع القانوني: 99-457 — ISSN 1112-2587